مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: قطاع الطاقة في الاقتصاد الروسي (الواقع والتحديات)
اسم الكاتب: د. يوسف جزان، د. أحمد دعاس، غاندي سليمان هندي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5039
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

Power Sector of Russian Economy

Dr. Yousef Jazan*
Dr. Ahmad Dais**
Gande Hende***

(Received 27 / 9 / 2017. Accepted 29 / 10 / 2017)

□ ABSTRACT □

The power sector considered as central to Russians national economy income , also it considered the foundation of economic revival which had faced Russia during the first decade of the twenty-one Century .

Russia provides (through power sector) a sufficient financial return to boost its economic growth . Moreover , it ensures its independence of the Russian external decisions and the influence ability , holding an active role at the international and regional levels . this sector contributes about 20 percent of Russian domestic income .

In addition to that , the feedback of Russian commodity exports of oil and gas is about 70 percent of total Russian exports revenues . In addition , this sector contributes about 50 percent of the revenues of the Russian federal budget . Which has made the Russian economy very vulnerable to the impact of fluctuations in the prices of power resources in the world . it has a major effect not only at Russian economy , but also at its international politics and status of Russian federation generally , because the basis of Russian political advancement in the world depends on the huge returns coming from investment in the power sector .

*Professor- Political Science- Damascus University - Damascus- Syria.
**Professor- Political Science- Damascus University - Damascus -Syria.
***Postgraduate Student- Political Science- Damascus University - Damascus- Syria.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

قطاع الطاقة في الاقتصاد الروسي (الواقع والتحديات)

الدكتور يوسف جزان*
الدكتور أحمد دعاس**
غاندي سليمان هندي***

(تاريخ الإيداع 27 / 9 / 2017. قُبِل للنشر في 29 / 10 / 2017)

□ ملخّص □

يعد قطاع الطاقة محوراً ومرتكزاً في الاقتصاد القومي الروسي، وعماد النهضة الاقتصادية التي شهدتها روسيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. حيث توفر روسيا، من خلال هذا القطاع، عوائد تكفي لتعزيز نموها الاقتصادي، وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجي وقدرته على التأثير، وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي. إذ أن هذا القطاع يسهم بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي، كما تشكل عوائد الصادرات السلعية الروسية من النفط والغاز حوالي 70% من إجمالي عائدات الصادرات الروسية. إضافة إلى ذلك يسهم هذا القطاع بنحو 50٪ من إيرادات الموازنة الاتحادية الروسية. الأمر الذي جعل الاقتصاد الروسي معرض بشدة للتأثر بتقلبات أسعار موارد الطاقة في الأسواق العالمية. الأمر الذي سيكون له عميق الأثر ليس فقط في الاقتصاد الروسي، بل في السياسة الخارجية والمكانة الدولية لروسيا الاتحادية في العالم بشكل عام، لأن أساس النهوض الروسي السياسي في العالم اعتمد على العائدات الضخمة القادمة من الاستثمار في قطاع الطاقة.

* أستاذ –كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– دمشق– سورية.
** أستاذ –كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.
*** طالب دكتوراه –كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– دمشق– سورية.

مقدمة:

تمتلك روسيا احتياطيات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم الحجري، إذ بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد في روسيا نحو 80 مليار برميل عام 2014، بينما قدرت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في روسيا بنحو (49.5) تريليون متر مكعب في العام ذاته، فروسيا الاتحادية تعد دولةً غنيةً بالموارد الطبيعية والثروات الباطنية وفي مقدمتها النفط والغاز.

وقد شكل صعود الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى السلطة رافعة للاقتصاد الروسي الذي نجح في تحقيق نسب نمو عالية خلال سنوات متتالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، وهو الذي استفادت منه الحكومة الروسية باتجاهين: الأول عبر صادراتها النفطية، والثاني عبر إعادة تصدير شحنات الطاقة القادمة من قزوين والقوقاز، وهو ما سمح للحكومة الروسية بتمويل خططها الاقتصادية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي. إذ تعتمد روسيا بشكل كبير على صادرات الطاقة في نموها الاقتصادي، حيث تساهم إيرادات النفط والغاز، بأكثر من 50% من إيرادات الموازنة العامة لروسيا، وأكثر من 70% من إجمالي الصادرات الروسية.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوع مكانة قطاع الطاقة في الاقتصاد الروسي. حيث لعب قطاع الطاقة في روسيا دوراً أساسياً في استعادة روسيا لقواها الاقتصادية وتحديث وإصلاح قطاعات الإنتاج المختلفة، وأسهم في الاستقرار السياسي في البلاد بعد الاضطرابات المتوالية التي شهدتها في العقد الأخير من القرن العشرين، إبان تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار البنية الاقتصادية. وكان أحد العوامل المهمة الذي ساعدها على تحقيق أهدافها الاستفادة الكبيرة من ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، بوصفها ثاني أكبر مصدري النفط في العالم. وبفضل ذلك، أضحت روسيا تتمتع باقتصاد مستقر ومعدل تضخم منخفض وتزايد ملحوظ في مستوى المعيشة العام في الدولة. من جهة أخرى، يمثل قطاع الطاقة عماد المشروع السياسي الروسي في إعادة المكانة والدور لروسيا الاتحادية في النظام العالمي. لذلك فإن قطاع الطاقة الروسي يشكل القطاع الأهم بين القطاعات الاقتصادية فيها.

إشكالية البحث:

تنبع إشكالية الدراسة من أن الطاقة تشكل أحد الركائز الأساسية لقوة الدولة في الوقت الراهن. كما أن الاعتقاد السائد لدى القوى العالمية، في أن من يسيطر على أكبر قدر من موارد الطاقة، يملك القوة و الغلبة. و تعد روسيا في هذا المجال من أغنى دول العالم، حيث تركز على قطاع الطاقة بشدة، باعتباره يشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد الروسي. إلا أن هذا الاعتماد الروسي على قطاع الطاقة جعل الاقتصاد الروسي أمام جملة من التحديات الداخلية والخارجية والتي من شأنه أن تؤثر بشكل سلبي على قوة الاقتصاد الروسي.

وبالتالي تثير هذه الإشكالية التساؤل التالي: "ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد الروسي في ظل اعتماده الكبير على قطاع الطاقة".

فرضية البحث:

إن الاعتماد الكبير في الاقتصاد الروسي على الخامات من النفط والغاز سيكون له أثراً إيجابياً ليس فقط على مستوى الاقتصاد الروسي، بل في السياسة الخارجية والمكانة الدولية لروسيا الاتحادية في العالم بشكل عام.

النتائج والمناقشة:

تعد روسيا الاتحادية دولةً غنيةً بالموارد الطبيعية والثروات الباطنية وفي مقدمتها النفط والغاز، حيث قدرت النشرة الإحصائية للأوبك لعام 2016 الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في روسيا بنحو (49.5) تريليون متر مكعب في العام 2015، بما يمثل 24.3% من إجمالي الاحتياطي العالمي. في حين بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد في روسيا نحو 80 مليار برميل في العام ذاته، وبما يمثل 5.3% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي. في حين أظهر تقرير شركة "Bp" النفطية أن روسيا سجلت أكبر زيادة في احتياطيات النفط والغاز في العام 2015، ووفقاً لتقرير "Bp" في حزيران 2015 فإن روسيا أضافت نحو 10 مليارات برميل من الاحتياطيات، لتصل الاحتياطيات المؤكدة إلى 103 مليار برميل.

تمثل روسيا إحدى الدول المهمة في إنتاج النفط والغاز على مستوى العالم، كما أنها تعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة في نموها الاقتصادي، ووفقاً للنشرة الإحصائية للأوبك لعام 2016، فقد بلغ إنتاج روسيا من النفط الخام حوالي 10.1 مليون برميل يومياً خلال عام 2015، في حين بلغت الصادرات الروسية من النفط الخام حوالي 4.89 مليون برميل يومياً خلال العام ذاته. بينما بلغت الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي إلى حوالي 196 مليار متر مكعب خلال العام ذاته. وهي بذلك تمثل عملاق الطاقة الأكبر في العالم إلى جانب دول الخليج العربي والسعودية، الأمر الذي مكنها من التحكم بجزء كبير من أسواق الطاقة في العالم وفي مقدمتها السوق الأقرب جغرافياً وهي السوق الأوروبي.

المطلب الأول- دور قطاع الطاقة في الاقتصاد الروسي:

إن للنفط أهمية استراتيجية في الاقتصاد الروسي، من حيث أثره في الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الصادرات العامة، والموازنه العامة. حيث يعتمد الاقتصاد الروسي على النفط بدرجة كبيرة، فاقتصاده نفطي بالدرجة الأولى، إذ تغذي العوائد النفطية ميزانية الحكومة الروسية بقسط كبير من مواردها، وتساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني، ويمكن بيان أهمية النفط في الاقتصاد الروسي من خلال الجوانب الآتية:

أولاً- دور قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي:

إن الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي هي إحدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي، إذ يبين هذا المقياس الأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع النفط في الاقتصاد بأكمله. وفيما يتعلق بروسيا، فقد أعلنت الحكومة الروسية في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أنها ستضاعف الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2010 نتيجة نمو أسعار النفط. إلا أن الأزمة المالية العالمية 2008- 2009 حالت دون تحول هذا التحدي إلى واقع ملموس. ويبين الجدول رقم (1) مدى تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي الروسي.

الجدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي الروسي ومتوسط أسعار النفط والغاز الطبيعي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار روبل)	متوسط أسعار تصدير النفط (دولار للبرميل)	متوسط أسعار تصدير الغاز الطبيعي (دولار للمتر المكعب)
2000	24799.9	20.94	85.84
2001	26062.5	20.78	98.25
2002	27312.3	21.02	85.69
2003	29304.9	23.81	105.51

109.05	31.02	31407.8	2004
151.36	45.21	33410.5	2005
216	56.32	36134.6	2006
233.66	64.28	39218.7	2007
353.69	90.68	41276.8	2008
249.27	55.61	38048.6	2009
268.48	74.11	39762.2	2010
338.88	101.74	41457.8	2011
348.33	103.14	42872.9	2012
342.29	100.41	43411.3	2013
341	97.60	43656.2	2014

Source :Nadia Sabitovaa & ،Chulpan Shavaleyeva: Oil and Gas Revenues of the Russian Federation… Trends and Prospects, Procedia Economics and Finance ،Elsevier B.V ،Volume 27, 2015, P424.

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن ازدياد أسعار تصدير النفط والغاز خلال الفترة 2000– 2008 بمقدار 4.3 و4.1 مرة على التوالي أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.6 مرة. إلا أن انخفاض أسعار تصدير النفط والغاز بمقدار 1.6 و1.4 مرة على التوالي في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.8 مرة. ومن ثم أدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بمعدل 1.8 و1.2 على التوالي إلى ازدياد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.1 خلال الفترة 2009– 2012.

جدول رقم (2): مساهمة عائدات النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	مساهمة عائدات الغاز الطبيعي %	مساهمة النفط%	مساهمة النفط والغاز%
2000	20.84	20.07	40.91
2001	16.52	14.57	31.09
2002	10.27	14.39	24.66
2003	15.34	15.53	30.87
2004	12.42	17.12	29.54
2005	15.96	20.16	36.12
2006	11.99	19.34	31.33
2007	8.89	16.54	25.43
2008	10.6	17.77	28.37
2009	4.74	13.36	18.1
2010	3.68	14.68	18.36
2011	3.2	16.11	19.31
2012	2.02	14.86	16.88
2013	2.01	13.72	15.73
2014	0.53	12.71	13.24

Source: Russia – Natural resources contribution to GDP, index mundi,

https://www.indexmundi.com/facts/russia/natural-resources-contribution-to-gdp

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن مساهمة قطاع الطاقة (النفط والغاز (في الناتج المحلي الإجمالي في روسيا للفترة ما بين (2014 –2000) تراوحت ما بين 40.9% عام 2000 و 13.2%عام 2014 وبمعدل وسطي بلغ حوالي .25.3% الأمر الذي يدل على أن موارد الطاقة شكلت المصدر الرئيس في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة .إلا أنه ومنذ عام 2012 انخفضت مساهمة هذه الموارد في الناتج المحلي الإجمالي ليصبح 16.8% و 15.7%و 13.2%في الأعوام2012 ، 2013و2014 على التوالي. وهذا الانخفاض لا يعني زيادة تنويع الاقتصاد، وإنما يعود إلى الانخفاض في أسعار تصدير النفط والغاز الطبيعي العالمية إضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية عام 2014 .

ثانياً– نسبة مساهمة الصادرات النفطية:

تمثل الصادرات السلعية أحد أدوات قياس قوة الاقتصاد، حيث توضح هذه النسبة مقدار صادرات البلاد التي تعتمد على سلعة واحدة، وفيما يتعلق بروسيا المقصود (الموارد النفطية). وكلما كانت صادرات الدولة تعتمد على المنتجات الصناعية، كلما كان ذلك أفضل، وتكون الميزة التصديرية مصدر قوة لأي اقتصاد إذا كانت صادراته تعتمد على المعرفة، وتحقق قيمة مضافة عالية. وفيما يتعلق بروسيا، وعلى النقيض من الاعتماد المعتدل للاقتصاد الكلي على عائدات النفط، فإن عائدات النقد الأجنبي الروسية (إجمالي الصادرات) تعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة وأسواق النفط العالمية، حيث تحظى الصادرات النفطية بنسبة مرتفعة في إجمالي الصادرات السلعية الروسية كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): الصادرات النفطية الروسية خلال الفترة 2000– 2015

السنوات	إجمالي الصادرات السلعية (مليون دولار)	صادرات النفط والغاز						نسبة قيمة صادرات النفط والغاز إلى إجمالي الصادرات السلعية %
		صادرات النفط الخام (مليون دولار)	النسبة %	صادرات المنتجات النفطية مليون دولار)	النسبة %	صادرات الغاز الطبيعي	النسبة %	
2000	105565	25272	23.9	10919	10.3	16644	15.7	%50
2001	101884	24563	24.1	9402	9.2	17766	17.4	%50.7
2002	107301	29113	27.1	11253	10.4	15897	14.8	%52.3
2003	135929	39679	29.2	14060	10.3	19981	14.7	%54.2
2004	183207	59045	32.2	19269	10.5	21853	11.9	%54.6
2005	243798	83438	34.2	33807	13.8	31671	13	%61

%62.8	14.4	43806	14.7	44672	33.7	102283	303550	2006
%61.6	12.6	44837	14.7	52228	34.3	121503	354401	2007
%65.6	14.6	69107	16.9	79886	34.1	161147	471603	2008
%62.7	13.8	41971	15.8	48145	33.1	100593	303388	2009
%63.5	12	47739	17.6	70471	33.9	135799	400630	2010
%66.1	12.4	64290	18.5	95710	35.2	181812	515409	2011
%65.7	11.8	62253	19.6	103624	34.3	180930	527434	2012
%66.9	12.8	67232	20.9	109335	33.2	173670	523275	2013
%65.2	11.1	55240	23.2	115875	30.9	153888	497763	2014
%58.1	12.2	41844	19.7	67453	26.2	89588	341467	2015

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

Russia's Balance of payments ،Bank of Russia Annual report ،Central Bank of the Russian Federation.(2015 -2000) ،

يتضح من الجدول رقم(3) ، أن الصادرات السلعية لروسيا تتركز بشكل رئيس في سلعة رئيسة، وهي النفط، حيث شكلت قيمة الصادرات النفطية نسبة تراوحت ما بين 50% و 67%من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الروسية خلال الفترة(2013 –2000) ، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة .إلا أن مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الإيرانية انخفضت في عامي 2014 و2015 نتيجة للعقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية عام 2014، والتي ترافقت مع انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 .ونتيجة لذلك انخفضت نسبة قيمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات السلعية من حوالي 67% عام 2013 إلى حوالي 58% عام .2015 وعلى الرغم من ذلك، فإن الصادرات النفطية بقيت تمثل السلعة الرئيسة للصادرات الروسية خلال هذه الفترة .وبالتالي، فإن الجهود الحكومية لتشجيع الصادرات غير النفطية، لم تحقق نجاحاً كبيراً في هذا المجال .

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الميزان التجاري لروسيا معرض لتذبذب مستمر يرتبط بتقلبات سوق النفط، وهو ما يضعف رغبة الدول الأخرى في الارتباط بعملة روسيا في حالة استخدامها في تسوية التعاملات التجارية. وذلك نتيجة لانخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات الروسية، واعتماد روسيا على الصادرات النفطية بدرجة كبيرة في توفير العملات الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه مشاكل اقتصادية أهمها ارتباط الاقتصاد الروسي بالدخل النقدي للنفط فقط.

ثالثاً– دور قطاع الطاقة في الموازنة العامة الروسية:

تعتمد الموازنة العامة في روسيا اعتماداً كبيراً على إيرادات النفط والغاز الطبيعي، وهذا ما يؤكده التحقق من حالة الموازنة العامة للاتحاد الروسي من عام 2004 حتى عام 2014، وخاصة في أعوام 2012 و2013 و2014، إذ أنه خلال هذه الأعوام كان أكثر من 50% من موارد الموازنة الروسية يتم تأمينها من خلال النفط والغاز. حيث

تغذي عائدات النفط والغاز الميزانية الاتحادية، كما تغذي جزئياً صندوق الاستقرار منذ عام 2004، والذي قسم إلى صندوقين في عام 2007، وهما صندوق الاحتياطي وصندوق الرعاية الاجتماعية.

إن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، والذي تمثل بانخفاض أكثر من 50٪ من قيمتها، هو الأعمق منذ أزمة 2008–2009، حيث انخفضت أسعار النفط من 115 دولاراً في تموز عام 2014 إلى 56 دولاراً في أواخر كانون الأول من العام ذاته. وتمثلت أسباب هذا الانخفاض في تباطؤ الاقتصاد العالمي (إلى حد كبير نتيجة للديناميات الضعيفة للنمو الاقتصادي الصيني)، وارتفاع المعروض من النفط بسبب الإنتاج المتزايد، وخاصة في ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق، فضلاً عن قرار "أوبك" بالحفاظ على مستويات الإنتاج على الرغم من انخفاض الأسعار. وقد كان هذا الانخفاض مؤثراً بشكل خاص بالنسبة للاقتصاد الروسي، حيث أثرت ديناميات أسعار النفط تأثيراً مباشراً على استقرار الموازنة الاتحادية الروسية، وذلك لأن الإيرادات من بيع النفط والغاز والمنتجات النفطية تمثل حوالي نصف موازنتها. كما يعتمد رصيد الموازنة على الأثر الصافي لديناميات إيرادات العملة وسعر صرف الروبل مقابل الدولار. وبالتالي إذا ما انخفضت أسعار النفط بمقدار دولار واحد، فإن إيرادات الموازنة الروسية تنخفض بنحو 2 مليار دولار، ولكن في الوقت نفسه إذا كان الدولار يرتفع بمقدار روبل واحد، فإن روسيا تحصل على 210 مليار روبل من عائدات الموازنة الإضافية.

وبالتالي، يتوقف الاقتصاد الروسي، وخاصة نظام الموازنة، على عائدات النفط والغاز. وتشمل عائدات النفط والغاز عائدات ضريبة استخراج الهيدروكربونات، والرسوم الجمركية التصديرية على النفط والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية. كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): إيرادات النفط والغاز من الإيرادات الموحدة والاتحادية في 2004–2014

السنوات	العائدات الموحدة (مليار روبل)	العائدات الاتحادية (مليار روبل)	عائدات النفط والغاز		
			إجمالي العائدات (مليار روبل)	مساهمتها في العائدات الموحدة %	مساهمتها في العائدات الاتحادية %
2004	5429.89	3428.87	1035.11	19.06	30.19
2005	8127.09	5127.23	2162.1	26.6	42.17
2006	10076.22	6278.89	2943.54	29.21	46.88
2007	12609.58	7781.12	2897.37	22.98	37.24
2008	15474.71	9275.93	4389.43	28.37	47.32
2009	13264.37	7337.75	2983.96	22.5	40.67
2010	14842.76	8305.41	3830.67	25.81	46.12
2011	19011.89	11367.65	564177	29.67	49.63
2012	20920.06	12855.54	6453.18	30.85	50.2
2013	21185.06	13019.94	6534.04	60.84	50.18
2014	23402.29	14496.83	7433.81	31.77	51.28

Source:Nadia Sabitovaa & Chulpan Shavaleyeva: Oil and Gas Revenues of the Russian Federation… Trends and Prospects, op. cit, p426.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4 (أن متوسط مساهمة عائدات النفط والغاز في الموازنة الاتحادية الروسية ارتفع من 30.1% عام 2004 إلى 51.28% عام 2014، وبمتوسط مساهمة بلغ ما نسبته 44.7% خلال الفترة –2004) (2014، وهو ما يدل على مدى اعتماد روسيا على عائدات النفطية في موازنتها العامة والتي بلغت ذروتها في عام 2014 عندما وصلت نسبة مساهمة هذه العائدات إلى 51.2% من الموازنة الاتحادية .

المطلب الثاني– تحديات الاقتصاد الروسي المرتبطة بقطاع الطاقة:

يعد قطاع الطاقة من أهم القطاعات التي تعرضت لخسائر كبيرة في عهد الرئيس "يلتسين 1991– 1999" بسبب برامج الخصخصة. وبذلك ورث "بوتين" تركة ثقيلة من الفساد والفوضى وعدم الاستقرار، لذا كانت الخطوة الأولى في سياساته هي العمل على ترسيخ الاستقرار الداخلي وإعادة دور الدولة مرة أخرى. وفي عام 2000، زادت قيمة الصادرات الروسية بنسبة 37%، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في روسيا، حيث بلغ معدل النمو 3.2%، وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة 8.1%، ويعود هذا التحسن لسببين: ارتفاع أسعار النفط، في سنة واحدة، من عشرة إلى ثلاثين دولاراً للبرميل الواحد؛ وتراجع سعر الروبل الروسي بسبب الانهيار المالي في آب 1998، الأمر الذي زاد من تنافسية الصادرات الروسية في السوق العالمي، وقد أدّى هذان العاملان إلى زيادة واردات الخزينة الروسية التي كانت تعاني من عجز مزمن، وقد استفاد "بوتين" من هذا التحسن الملموس في روسيا، وعمل على إعادة بناء الاقتصاد الروسي، وتمكن من تحسين الوضع الاقتصادي ، وذلك عبر العديد من الخطوات أهمها:

- تعزيز قدرة الدولة على التدخل في الحياة العامة، ومن ذلك القانون حول "المنظمات غير الحكومية" الذي اعتمد في مطلع العام 2006، بغية تحقيق المزيد من مراقبة السلطات الحكومية الإدارية لهذه المنظمات واحتوائها وتقييد حركتها.
- تطبيق إجراءات لمكافحة الفساد من خلال الملاحقة القضائية لكبار الفاسدين، وسن التشريعات حول ضبط العلاقة بين موظفي الدولة ورجال الأعمال، وهو ما مهد الطريق لتوفير كافة الاستثمارات اللازمة لتمويل المشروعات الكبرى التي تحتاجها البلاد.
- استخدام العائدات الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الطبيعية في تنمية الاقتصاد، ورفع مستوى معيشة المواطنين الروس، وذلك مقابل تخفيض الضريبة على منتجات التكنولوجيا والصناعة التحويلية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولقد كان ذلك بتعزيز تدخل الدولة في مجال النفط والغاز، وهذا ما أعطى الدولة دوراً أساسياً في المجال الاقتصادي، ومنحها أداة دبلوماسية بالغة الأهمية. وانعكس ذلك على الاقتصاد الروسي، نظراً لارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز. إذ تمكنت روسيا من تحقيق معدل نمو بلغ حوالي 7% عام 2003، وفائضاً بالميزان التجاري بلغ 655.140 مليار دولار عام 2006، الأمر الذي مكن العملة الروسية من العودة إلى قيمتها التي كانت عليها قبل أزمة العام 1998، وحرر البلاد من دينها الخارجي (25 مليار دولار)، ومنحها احتياطياً بالعملات الصعبة بلغ في عام 2006 حوالي 185 مليار دولار.

وبالتالي عمل الرئيس "بوتين" على القضاء على السوق الحر للطاقة، وإعادة هيمنة الدولة على هذا القطاع الحيوي الذي خرج من دائرة الخصخصة منذ وصوله إلى السلطة عام 2000، وبدأ التحسن يطرأ على قطاع الطاقة والموارد النفطية، الأمر الذي شكّل مفتاحاً ومصدراً لإصلاح الخلل في بقية القطاعات الاقتصادية.

من جهة أخرى، تعاني روسيا من ارتباط اقتصادها وموازناتها بالعائدات النفطية التي تحققها، إذ أن ذلك الارتباط يجعل منها دولة ريعية معرضة للهزات التي تصيب الاقتصاد العالمي. حيث يعاني الاقتصاد الروسي منذ عام

2014 من أزمة تعد من أشد الأزمات التي تعرض لها منذ عقود، وتكمن المعضلة الكبرى في الركود الذي تبدو روسيا عاجزة عن الخروج منه منذ سنوات، ويعد الأسوأ منذ الأزمة المالية العالمية 2008. فقد كشفت الأزمة في السوق المالية الروسية، التي بدأت في منتصف كانون الأول عام 2014، الحجم الحقيقي للمشاكل الاقتصادية التي تنمو في روسيا لعدة سنوات. حيث تدهورت مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية الروسية بشكل كبير، وانخفضت ثقة مواطنيها في الدولة والمؤسسات المسؤولة عن الاستقرار الاقتصادي. وتتمثل الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة بما يلي:

- تفاقم المشاكل الهيكلية للاقتصاد الروسي.
- التوتر في العلاقات بين روسيا والغرب، والتي أدت إلى "حرب العقوبات".
- الهبوط الكبير في أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014.

لم يكن من شأن أي من هذه الأسباب أن تسبب هذا التدهور السريع في الحالة الاقتصادية للبلد بمفردها، إلا أن حدوثها في وقت واحد ترك الحكومة الروسية تواجه تحديات خطيرة جداً. وأدت إلى ظهور دينامية سلبية كانت واضحة بالفعل في عام 2014، وتجلت في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8% في عام 2015. كما أن العجز المالي بلغ في العام ذاته ما يعادل 32.8 مليار دولار، أي بنسبة 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد تلك النسبة أعلى بـ 11 في المائة من العجز المالي في عام 2014.

وبالتالي، تواجه روسيا الاتحادية في طريق تطوير اقتصادها، المعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة، جملة من المعوقات والتحديات التي تتنوع بين تحديات داخلية، تتعلق بالبنية الاقتصادية الداخلية. وبين تحديات خارجية تتمثل في الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي، والتغلب على المشاريع الغربية والأمريكية التي تهدف لعرقلة تطور روسيا الاتحادية سياسياً واقتصادياً.

أولاً– التحديات الداخلية:

تعاني روسيا من ارتباط اقتصادها وموازناتها بالعائدات النفطية التي تحققها، إلا أن ذلك الارتباط يجعل منها دولة ريعيةمعرضة للهزات التي تصيب الاقتصاد العالمي. إذ أنه وعلى الرغم من حفز عائدات النفط للناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، إلا أن الاعتماد على الريع يضر على المدى البعيد أداء الاقتصاد هيكلياً؛ حيث تظهر أعراض ما يسمى بـ"المرض الهولندي " (Dutch disease)، وتتلخص هذه الظاهرة بأن الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل والناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة أو الارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية سيؤدي إلى آثار وخيمة على القطاعات الإنتاجية وبخاصة الأنشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي إلى تدهورها وتراجع إنتاجها.

ويعترف جميع الخبراء في السياسة الاقتصادية الروسية بأن المشاكل الهيكلية كانت عاملاً رئيسياً لحدوث الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الروسي وبشكل خاص منذ عام 2014. فقد لوحظ ضعف النشاط الاستثماري في الاقتصاد الروسي منذ عام 2012، أي في فترة سبقت فرض العقوبات الاقتصادية الغربية وانخفاض أسعار النفط، وذلك عندما تباطأت معدلات النمو الاقتصادي. والسبب في هذا التباطؤ هو الانخفاض في إمكانات النمو الاقتصادي منذ النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. والذي يعزى بدوره إلى أن النموذج الاقتصادي القائم على الموارد قد وصل إلى حدود إمكاناته. حيث يعتمد الاقتصاد الروسي على استخراج وتصدير موارد الطاقة (التي تمثل حوالي 70٪ من عائدات التصدير، و50٪ من إيرادات الموازنة، و20٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الأمر الذي جعل الاقتصاد الروسي معرض بشدة للتأثر بتقلبات أسعار موارد الطاقة في الأسواق العالمية. كما أن "الأموال السهلة" المتأتية من

الإيرادات النفطية قد قوضت منذ سنوات أي حافز للحكومة لدعم فروع الصناعة الأكثر ابتكاراً والتكنولوجيا الفائقة، والتي لا تزال متخلفة في روسيا نتيجة لذلك.

هذا التحدي يشكل أحد أهم التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الروسي، إذ أنه وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها الاقتصاد الروسي، والنقلة النوعية من انتظار المساعدات الغربية والأمريكية إلى منافسة المصالح الاقتصادية الأمريكية في آسيا الوسطى وأوروبا، والهيمنة على قرار الطاقة في الاتحاد الأوروبي والصين، إلا أن الاعتماد الكبير في الاقتصاد الروسي على الخامات من النفط والغاز، إنما يطرح مخاطر كبرى في السوق العالمية، من حيث عدم استقرار أسعار الخامات النفطية والغاز، وكذلك في إمكانية توافر البديل الأرخص عن المصدر الروسي في السوق الأوروبية. الأمر الذي سيكون له عميق الأثر ليس فقط في الاقتصاد الروسي، بل في السياسة الخارجية والمكانة الدولية لروسيا الاتحادية في العالم بشكل عام، لأن أساس النهوض الروسي السياسي في العالم اعتمد على العائدات الضخمة القادمة من الاستثمار في قطاع الطاقة، ولذلك فإن الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة كمصدر رئيسي من مصادر الناتج المحلي، إنما يعد مخاطرة كبيرة في الاقتصاد ويجعل من روسيا الاتحادية مزوداً للطاقة يخسر مبيعاته بمجرد تواجد منافس بمواصفات أكثر ملائمةً خاصَّةً للاتحاد الأوروبي، وهو البديل الذي لا تكف الولايات المتحدة الأمريكية في البحث عنه فقط لحرمان روسيا الاتحادية من نفوذها كموَّرد لأهم السلع وأكثرها حيويةً للاقتصاد الأوروبي.

ثانياً– التحديات الخارجية:

تنوعت التحديات الخارجية التي واجهت تطور الاقتصاد والدولة الروسية، لتشكل مزيجاً بين التحديات الاقتصادية البحتة، والتحديات السياسية التي تشكل تهديداً لعملية التطور الاقتصادي.

●محاصرة النشاط الاقتصادي الروسي:

بعد العام 1998 شكَّلت الثروات النفطية واحتياطي الغاز العامل الأهم في تطور الاقتصاد الروسي، ووصلت روسيا الاتحادية في العام 2006 لتكون أكبر منتج للنفط والغاز في العالم، مما أكسب روسيا الاتحادية نفوذاً في الساحة الدولية من خلال الهيمنة على سوق الطاقة العالمي. حيث اتبعت روسيا الاتحادية سياسة براغماتية في مجال الطاقة، وضمنت الاستقلال في القرار السياسي الخارجي، وأمنت المقدرات اللازمة لبناء القدرات الدفاعية وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة الهامة وعلى رأسها الجيش. كل ذلك أعطى لروسيا الاتحادية دوراً فاعلاً على المستويين الإقليمي والدولي، وخطوةً كبيرة في طريق استعادة الدور الدولي.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيين على تطويق المصالح الاقتصادية الروسية، في محاولة لتكرار تجربة الانهيار الاقتصادي التي أدت لانهيار الاتحاد السوفييتي، وخاصةً فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي الأكثر حيويةً لروسيا وهو قطاع الطاقة، فالأزمة الجورجية 2008 والأزمة الأوكرانية 2014 تم فيهما عرقلة تدفق الغاز الروسي إلى أوروبا مما أثّر سلباً على الاقتصاد الروسي، إضافة إلى المحاولات الأمريكية المستمرة لتأمين البديل عن الغاز الروسي في السوق الأوروبية مما يفقد روسيا الاتحادية دورها السياسي المهم وتأثيرها في هذه الساحة، والمحاولات الأمريكية للتغلغل في آسيا الوسطى مما يعيق المصالح الاقتصادية الروسية باتجاه الشرق، ويعيق الهدف الروسي في تمثيله لقوة عالمية تمتد على قارتين .

وبالتالي، شكَّل التغلغل الأمريكي في دول آسيا الوسطى والقوقاز معضلةً سياسية لروسيا الاتحادية، لها من الآثار الاقتصادية الكبيرة، خاصةً فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي النفطي واستثمارات الغاز، على اعتبار أن آسيا الوسطى تمتلك احتياطيات هائلة من الغاز، ويمكن أن تنافس النشاط الاقتصادي الروسي في أوروبا إذا ما توافرت

طرق النقل الآمنة. كما شكَّل الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى خطراً أمنياً واقتصادياً ليس على روسيا الاتحادية فقط، بل على الصين باعتبارها أكبر المنافسين الاقتصاديين للولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة، ولذلك فإن التواجد الأمريكي يشكل عاملاً خطراً على التقارب الصيني– الروسي من جهة، وفي التواجد على مقربة من استثمارات الغاز التي تشكل عصب الاقتصاد الروسي، وتشكل أهمية قصوى لمستهلكي الغاز من القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي، ومنفذاً للولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على القطاع الأكثر أهميةً بالنسبة لروسيا الاتحادية.

●العقوبات الاقتصادية الغربية:

شكلت العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت ضد روسيا الاتحادية في تموز عام 2014، المؤشر الأبرز على توتر العلاقات بين الجانبين، تلك العقوبات التي تنوعت لتشمل الأنشطة الاقتصادية الروسية المختلفة، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة أشكال:

●الشكل الأول: يشمل تقييد الوصول إلى الخدمات والأسواق المالية الغربية بالنسبة للمؤسسات الروسية الحكومية المتخصصة في مجال الصرافة والدفاع والطاقة.

●الشكل الثاني: ويشمل الحظر على الصادرات الروسية من الأجهزة عالية التقنية التي تستخدم في مجالات التنقيب واستكشاف النفط والغاز.

●الشكل الثالث: ويشمل الحظر على الصادرات الروسية من البضائع العسكرية والبضائع ثنائية الاستخدام.

واجهت روسيا الاتحادية تلك العقوبات، والتي أثَّرت فعلياً على الاقتصاد الروسي، وأدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية فيها، وذلك من خلال رفع أسعار صادراتها من الغاز إلى أوكرانيا، والتهديد بالوقف التام لهذه الصادرات وهو ما شكَّل تهديداً قاسياً للاقتصاد الأوروبي بأكمله. حيث تدرك روسيا الاتحادية بأن دورها البارز في سوق الطاقة والاقتصاد الأوروبي بشكلٍ عام لا يمكن تهديده على المدى القريب، خاصة وأن جميع الدول الأوروبية ترتبط بعقود طويلة الأجل مع الشركات الروسية للطاقة (حتى بولندا أكثر الدول الأوروبية رغبةً بتقليل الاعتماد على الغاز الروسي لا يزال لديها عقد ساري حتى العام 2022 مع شركة غازبروم الروسية). كما احتلت روسيا ثالث أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، بما يمثل 9.5% من إجمالي التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي. وذلك نتيجة لاعتماد الاتحاد الأوروبي على روسيا في الحصول على الطاقة. فمن حيث الغاز، شكلت إمدادات الطاقة من روسيا في عام 2013 حوالي 39% من إجمالي واردات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي أو ما يمثل 27% من إجمالي استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي.

بالمقابل، صدرت روسيا 71% من صادراتها من الغاز إلى أوروبا، مع أكبر كميات إلى ألمانيا وإيطاليا. وتجدر الإشارة إلى أن ست دول أوروبية هي (بلغاريا واستونيا وفنلندا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا) تعتمد على روسيا كمورد خارجي واحد عن وارداتها من الغاز بأكملها. أما بالنسبة للنفط، فإن الاتحاد الأوروبي يستورد بأكثر من 300 مليار يورو من النفط الخام والمنتجات النفطية، وثلث هذه الواردات النفطية يأتي من روسيا.

ظهرت العقوبات الاقتصادية كتحدٍ كبير يواجه الاقتصاد الروسي، حيث استُخدم سلاح العقوبات الاقتصادية الغربية ضدَّ روسيا الاتحادية، حسب الغايات السياسية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وحسب المتغيرات والقضايا الدولية والدور الروسي فيها. فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بعد الأزمة الأوكرانية 2014، إلى تخفيض التبادل التجاري مع روسيا الاتحادية، وفرض عقوبات اقتصادية عليها. وقد أدَّت تلك العقوبات الاقتصادية إلى انخفاض حاد ومفاجئ في أسعار الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد الروسي بشكلٍ كبير، مما نتج عنه ردة فعل روسية

بالتهديد بالوقف التام لصادرات الغاز إلى أوكرانيا.

كما يُعد قرار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في كانون الأول عام 2014 بإلغاء تنفيذ مشروع "السيل الجنوبي" لنقل الغاز إلى جنوب ووسط أوروبا بمثابة نقطة تحول محورية في العلاقات الروسية بالاتحاد الأوروبي في ظل التوترات المهيمنة على التفاعلات بين الطرفين عقب فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على روسيا؛ إذ لم ينقطع الجدل حول تداعيات إلغاء المشروع على العلاقات الروسية بدول البلقان ووسط أوروبا في الوقت الذي تسعى فيه روسيا إلى الالتفاف حول سياسات فرض العزلة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى تطبيقها في مواجهة روسيا منذ تدخلها في أوكرانيا. فخلال زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى تركيا في كانون الأول 2014، أرجع بوتين قرار إلغاء تنفيذ مشروع "السيل الجنوبي" إلى موقف الاتحاد الأوروبي "غير البناء" والظروف التي أحاطت بهذا المشروع، بعد أن رفضت بلغاريا منح الموافقة لمده عبر أراضيها، ومماطلة الاتحاد الأوروبي وفرض شروط تعجيزية، تم فهمها كضغوط سياسية للتأثير على الموقف الروسي فيما يتعلق بالأزمة شرق أوكرانيا. وعبر بوتين عن ذلك بقوله: " إذا كانت الدول الأوروبية لا تعتزم أن يتم تحقيق هذا المشروع، فإنه لن يتحقق، سنقوم نحن بتغيير مجرى تدفق مصادرنا من الطاقة إلى مناطق أخرى في العالم، لم نتمكن من الحصول على الأذونات الضرورية من بلغاريا، وبالتالي لا يمكننا أن نكمل المشروع، لا نستطيع أن نعمل كل هذه الاستثمارات حتى نقف على الحدود البلغارية، هذا بالطبع هو خيار أصدقاؤنا في أوروبا".

إضافة إلى ذلك، وفي أعقاب العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، طرحت روسيا استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا والصين، وبالفعل نجحت تلك الاستراتيجية في تحسين مستوى التبادل التجاري بين البلدين، إلا أن العام 2015 شهد دخول بكين في أزمة اقتصادية أدت إلى تراجع مستوى النمو الاقتصادي لأقل من 7 في المائة، الأمر الذي أصاب التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين بحالة من الركود. ونتيجة لذلك، لم تصل الاستثمارات الصينية إلى السوق الروسية. بل إن بعض المستثمرين من الصين قاموا بسحب استثماراتهم من روسيا، ففي 4 شباط عام 2016 قررت شركة "تشنغ دونغ" الاستثمارية الصينية بيع حصتها فى بورصة موسكو.

برأي الباحث إن عصر النفط قد ولى، وأن روسيا بحاجة للنهوض بقطاعات الصناعة والزراعة، وهو ما بدأت فيه روسيا بالفعل، كما أن هناك توجهاً حقيقياً لدعم الإنتاج المحلي، والاستغناء عن المنتجات المستوردة، لا سيما أن روسيا تملك قاعدة علمية وبنية تحتية يمكن البناء عليها، لكن ذلك لا يزال في بداياته، وآثار هذا التوجه تحتاج إلى أعوام لتظهر بشكل واضح.

الاستنتاجات والتوصيات:

توجهت روسيا بقيادة "بوريس يلتسين" إلى محاولة الارتباط بالغرب لإخراج روسيا من الضعف الاقتصادي الذي أصاب اقتصادها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، و عملت روسيا على تصدير التنازلات السياسية للغرب حتى تحقق مصالح ومكاسب في مجالات عديدة أبرزها المجالات الاقتصادية. ومع وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى السلطة في روسيا في نيسان عام 2000، اعتمد إستراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية، وتقوية قدراتها الإستراتيجية. لذلك بدأ في تقويض سلطة أباطرة رأس المال والسياسة في روسيا واعتقال بعضهم، كما أحكم "بوتين" كذلك سيطرته على ثروات روسيا من النفط والغاز الطبيعي، حيث تزامن

هذا مع ارتفاع أسعارهما في السوق العالمي، ما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي، وارتفاع مستوى معيشة الفرد في الدولة الروسية. من جهة أخرى فقد انعكس الوضع الاقتصادي بشكل كبير على السياسة الخارجية ومكانة روسيا الاتحادية في العالم، حيث تحولت هذه السياسة من موالاة الغرب والاعتماد على المساعدات الغربية، إلى الاستقلالية النسبية في القرار والوجهة الاقتصادية. إلا أن اعتماد روسيا على قطاع الطاقة، و ارتباط اقتصادها وموازناتها بالعائدات النفطية التي تحققها، جعل منها دولة ريعية معرضة للهزات التي تصيب الاقتصاد العالمي. وهذا ما تجلى في الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الروسي منذ عام 2014 وتتمثل الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة بتفاقم المشاكل الهيكلية للاقتصاد الروسي، والتوتر في العلاقات بين روسيا والغرب، والتي أدت إلى "حرب العقوبات" إضافة إلى الهبوط الكبير في أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014. هذه الأسباب التي تعزى إلى أن النموذج الاقتصادي القائم على استخراج وتصدير موارد الطاقة قد وصل إلى حدود إمكاناته. الأمر الذي جعل الاقتصاد الروسي معرض بشدة للتأثر بتقلبات أسعار موارد الطاقة في الأسواق العالمية.

وبالتالي، فإن الاعتماد على قطاع الطاقة يشكل أحد أهم التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الروسي، إذ أنه وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها الاقتصاد الروسي، والنقلة النوعية من انتظار المساعدات الغربية والأمريكية إلى منافسة المصالح الاقتصادية الأمريكية في آسيا الوسطى وأوروبا، والهيمنة على قرار الطاقة في الاتحاد الأوروبي والصين، إلا أن الاعتماد الكبير في الاقتصاد الروسي على الخامات من النفط والغاز، إنما يطرح مخاطر كبرى في السوق العالمية، من حيث عدم استقرار أسعار الخامات النفطية والغاز، وكذلك في إمكانية توافر البديل الأرخص عن المصدر الروسي في السوق الأوروبية. الأمر الذي سيكون له عميق الأثر ليس فقط في الاقتصاد الروسي، بل في السياسة الخارجية والمكانة الدولية لروسيا الاتحادية في العالم بشكل عام.

إن التحديات الاقتصادية البحتة التي تواجه روسيا الاتحادية يمكن تجاوزها بالمزيد من التخطيط الاقتصادي الناجح، والموازنة بين الإمكانات والمقدَّرات والأهداف، وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الروسي، وذلك من خلال النهوض بالقطاع الصناعي الروسي وجعله مصدراً موازياً لقطاع الطاقة في الدخل القومي.

المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

●الكتب:

●تامر إبراهيم كامل: الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا (دراسة حالة آسيا الوسطى وبحر قزوين)، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013.

●ليليا شيقتسوقا: روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيخا، بيروت: الدار العربية للعلوم –ناشرون، ٢٠٠٠.

●الدوريات:

●باسم راشد: *المصالح المتقاربة..دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي*، مجلة أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، مصر، 2013.

●مايح شبيب الشمري: *تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق*، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 2010.

●نورهان الشيخ: *العلاقات الروسية- الأورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية*، مجلة

السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، المجلد 42، العدد 170، 2007.

●وائل بن فرج: *هل يقدم الحل الأوروبي للأزمة الأوكرانية طوق النجاة لروسيا*، جريدة العرب، مركز العرب للنشر، لندن، العدد 9821، السبت 7 شباط 2015.

●يوسف الأسدي وميثم روضان: *تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي*، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، البصرة، العدد 37، المجلد 10، تشرين الثاني 2014.

●المواقع الإلكترونية:

●احتياطيات روسيا من النفط والغاز تسجل أكبر زيادة في العالم، موقع روسيا اليوم، 10 حزيران 2015، https://arabic.rt.com/news/785498

●بهيج سكاكيني: موت مشروع السيل الجنوبي....التداعيات الاقتصادية، موقع المنار 2014/12/10، http://www.manar.com

●دانييل واجنر: تأثير أوكرانيا على تجارة الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، موقع عربي 21، في 28 نيسان 2014، https://arabi21.com/story/744850

●سيل الغاز الجنوبي يغير مجراه باتجاه تركيا، موقع روسيا اليوم، في 2015/1/4 http://arabic.rt.com

●العقوبات بعد شبه جزيرة القرم.. هل نجحت؟، مجلة حلف شمال الأطلسي، http://www.nato.int/docu/review/2015/Russia/sanctions-after-crimea-have-they-worked/

●هشام محمود :الاقتصاد الروسي يواجه أسوأ ركود منذ الأزمة المالية في 2008، صحيفة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 16نيسان 2016، http://www.aleqt.com/2016/04/16/article_1047570.html

●محمد عبد الله يونس: روسيا.. مسارات جديدة لتصدير الغاز، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 23 آذار 2015، http://rawabetcenter.com/archives/5247

ثانياً- المراجع باللغة الانكليزية:

- Alexei Lossan: 4 key problems for Russia's economy to overcome, Russia Beyond The Headlines, February 10, 2016, http://rbth.com/business/2016/02/10/4-key-problems-for-russias-economy-to-overcome_566561
- Annual Statistical Bullentine, Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2016.
- Arthur Neslen, 'Europe's dependency on Russian gas may be cut amid energy efficiency focus', The Guardian (9 September 2014):
- http://www.theguardian.com/world/2014/sep/09/europe-dependency-russian-gas-energy-efficiency-eu
- Craig Nation: Russia.. the United States and the Caucasus, Strategic Studies Institute, Carlisle, U.S.A, 2007.
- Jean Touscos: Atlas Geostrategique: Crise, Tensions and Convergences, Paris, Larouse, 1998.

- Nadia Sabitovaa, & Chulpan Shavaleyeva: Oil and Gas Revenues of the Russian Federation… Trends and Prospects, Procedia Economics and Finance, Elsevier B.V, Volume 27, 2015.
- Russia – Natural resources contribution to GDP, index mundi, https://www.indexmundi.com/facts/russia/natural-resources-contribution-to-gdp
- Russia's Balance of payments, Bank of Russia Annual report, Central Bank of the Russian Federation, (2000- 2015).
- The economic and financial crisis in Russia, OSW report, Centre for Eastern Studies, Warsaw, February 2015.
- The EU and Russia: before and beyond the crisis in Ukraine, 6th Report of Session 2014–15, European Union Committee, House of Lords, London, 20 February 2015.
- Vladimir Mau: Russia's economic policy in 2015–2016: the imperative of structural reform, Post-Soviet Affairs, Taylor & Francis Group, Abingdon, United Kingdom, Volum 33, Issue 1, 2017.
- What is South Stream?,south-stream.info,2011, at: http://www.southstream-offshore.com